كلمة مندوب الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة، عدنان أبو عودة، أمام مجلس الأمن خلال مناقشة موضوع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة [مقتطفات][1]

نيويورك، [؟/3/1995]

.....

السيد الرئيس ....

إن وفد بلادي وهو يشعر بالأهمية البالغة لموضوع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويدرك عمق صلته بالسلام العادل الدائم ومدى حساسيته وتأثيره على عملية السلام ككل ليشكركم ويشكر المجلس على سرعة الاستجابة لطلب عقد هذا الاجتماع في الوقت المناسب انها ولا شك استجابة واعية من طرف مجلسكم الموقر تنسجم مع إدراكه وإدراك المجتمع الدولي لضرورة الحفاظ على زخم العملية السلمية وسلامة مسيرتها وإنجاحها... فالوفد الأردني يشارك في هذا النقاش انطلاقاً من إيمان الأردن بهذا المفهوم ومن حرصه على تحقيق السلام الشامل في المنطقة والمشاركة في أي عمل أو مسعى يهدف إزالة أي عقبة تقف في طريق هذا السلام او تعيق تحقيقه ولا شك ان إحياء إسرائيل وتنشيطها او استئنافها لسياستها الاستيطانية وإصرارها على ذلك في هذه المرحلة التي تسعى فيها دول المنطقة وأنصار السلام الى المحافظة على زخم السلام وتسريع العملية السلمية وإنجاحها لهو أمر محير وذو خطورة بالغة على المسيرة السلمية ومصداقيتها أمام شعوب دول المنطقة.

السيد الرئيس...

إننا نعلم بأن موضوع المستوطنات قد تم إدراجه في إعلان أوسلو ليبحث في المرحلة النهائية من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وهذا شأن لأصحاب العلاقة لكننا متأكدون أيضاً بأن تأجيله هذا جاء لأهميته القصوى ولكونه واحداً من القضايا الأساسية والمركزية التي تصنع التسوية السلمية في المنطقة تماماً كموضوع القدس ومسألة اللاجئين والسيادة ومن هذا المفهوم نستنبط بأن التأجيل جاء للحفاظ على سلامة وسلاسة سير العملية السلمية في مراحلها الأولى ولبناء مزيد من الثقة بين الأطراف المتفاوضة ريثما يشتد عود هذه العملية ويتعزز وتصبح قادرة على مواجهة التحديات الكبيرة كالقدس والمستوطنات واللاجئين والسيادة ولم نكن نتوقع من

[1] **المصدر**: الرأي، عمان، 2/3/1995.

إسرائيل أن تتجاهل هذا المفهوم وتتخلى عنه باستئنافها للنشاطات الإستيطانية واللجوء الى مفاهيم جديدة من شأنها تقويض أركان العملية السلمية على المسار الفلسطيني الاسرائيلي بعد ان أصبحت حقيقة ملموسة وتقاسم بطلاها جائزة نوبل للسلام.

إن قرار لجنة مجلس الوزراء الاسرائيلي بتاريخ 1995/2/24 باستئناف النشاط الاستيطاني لا يمكن تفسيره إلا أنه انحراف عن الالتزام الاسرائيلي المعلن بإنجاح عملية السلام المتعثرة.

السيد الرئيس...

ان بحث مجلسكم الموقر لموضوع المستوطنات ليس جديداً فقد بدأ مع بداية إنشائها عام 1967 واتخذ بشأنها القرارات العديدة القائمة على إعتبار تلك المستوطنات باطلة قانونياً وتشكل عقبة خطيرة أمام جهود السلام والمساعي المبذولة لتحقيقه بتسوية عادلة ودائمة وشاملة. كما طالبت قراراتكم إسرائيل بالتطبيق الدقيق لأحكام إتفاقية جنيف الرابعة لعام 49 بحماية المدنيين وقت الحرب حيث تمنع الفقرة السادسة من المادة 49 من تلك الاتفاقية السلطة المحتلة من نقل أو إسكان جزء من سكانها المدنيين في الأقاليم التي تحتلها ولا أدل على اهتمام مجلسكم الموقر المميز بهذه المسألة من قيامه بموجب قراره رقم 79/446 بإنشاء لجنة من أعضاء المجلس لفحص الحالة المتعلقة بالمستوطنات منذ عام 1967 حيث استطاعت هذه اللجنة رغم الصعوبات التي واجهتها من تقديم تقريرها للمجلس والذي في ضوئه أصدر المجلس قراره الشهير رقم 465 /1980 الذي لم يكتف بشجب سياسة المستوطنات وإبداء القلق من أثارها وعواقبها على السكان المدنيين والحاجة لحمايتهم من تلك الآثار فضلاً عن أثارها العكسية على جهود السلام بل طالب ذلك القرار بوضوح بوقف الأعمال الاستيطانية وتفكيك القائم من تلك المستوطنات. كما طالبت فقرته السابعة من جميع الدول الامتناع عن تقديم أية مساعدة لإسرائيل قد تستخدم لأغراض الاستيطان في الأراضي المحتلة.

السيد الرئيس...

إنني لا أذكّر بكل هذا لأن موقف مجلسكم الموقر قد شابه أي شك من مسألة المستوطنات الاسرائيلية فموقف المجلس ما زال يستنير بوجود توافق دولي شامل على مستوى الحكومات ومختلف وكالات الأمم المتحدة توافق يعتبر إقامة المستوطنات الإسرائيلية انتهاكاً صريحاً لقواعد ومعايير القانون الدولي ولحقوق السكان المدنيين تحت الاحتلال ويؤكد بأن ما يحكم التصرفات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب. لكني أذكر ذلك لوجود مبرّر قوي متمثّل في أن مجلس الأمن يتحمّل اليوم مسؤولية تاريخية لإنقاذ العملية السلمية على المسار الفلسطيني الاسرائيلي وبالتالي على مسارها الشامل من خطر الانهيار نتيجة استئناف إسرائيل نشاطها الاستيطاني وفشل كل الجهود المبذولة

والوساطات في إقناع إسرائيل بالتخلّي عن نشاطاتها الاستيطانية الرسمية التي فاجأتنا بها خالقة بذلك أكبر عقبة في وجه مواصلة المفاوضات الثنائية بل ومهددة عملية السلام في وقت أصبحت فيه هذه العملية محط آمال كل دول شعوب المنطقة ومحل اهتمام ودعم وتشجيع دول العالم.

إن أخطر ما يواجه عملية السلام هو توهّم الطرف الأقوى بأن سلاماً حقيقياً يمكن أن ينشأ من واقع اختلال القوى بين المتفاوضين او أن عملية السلام في الشرق الاوسط تحتاج الى مفاوضين ماهرين يستطيعون الحصول على أحسن صفقة من الطرف الآخر المغلوب على أمره ان أي جهود تبذل على أساس هذه الافتراضات هي جهود عبثية ومآلها الفشل لانها لن تصنع سلاماً عادلاً وبالتالي لن تصنع سلاماً دائماً.

إن السلام في الشرق الاوسط سيدي الرئيس يحتاج الى رجال دولة وقادة ذوي رؤى وليس مجرّد فنّيين يتقنون لعبة الكمائن اللفظية واستغلال ضعف الآخرين.

سيدي الرئيس...

إن وفد بلادي ومن منطلق حرصه على تحقيق السلام الدائم العادل الشامل يدعو إسرائيل الى وقف سائر الأنشطة الاستيطانية في الأرض العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس العربية كي تعيد حكومة إسرائيل المصداقية الى ما تعلنه من التزامات لتحقيق السلام المنشود.

آملا من مجسلكم الموقر سيدي الرئيس ان يعلن بوضوح موقفه من هذا الخرق الفاضح لمعاهدة جنيف وقرارات مجلس الأمن وأن يتخذ من الاجراءات ما من شأنه أن ينشط العملية السلمية من جديد وفي أجواء من الثقة والأمل.